الأمم المتحدة

A/ES-10/536–S/2011/665

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

نكتب إليكم اليوم لنعرب عن قلقنا البالغ إزاء ما قام به وزير الخارجية الإسرائيلي من تحريض ضد الرئيس محمود عباس. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، صرّح وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، وهو الشريك الرئيسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الائتلاف، بأن الرئيس عباس هو ''العقبة الكبرى'' أمام تحقيق السلام. وأوردت صحيفة هآرتس اليومية الإسرائيلية على لسان السيد ليبرمان أنه ''إن كانت هناك عقبة واحدة ينبغي إزالتها فورا فهي [عباس]''.

ونحن نرفض هذا التحريض ونعترض عليه بشكل قاطع، فنحن نعتبره تهديدا واضحا لحياة الرئيس محمود عباس، وهو الملتزم بالسلام التزاما لا مجال للتشكيك فيه مطلقا، كما نعتبره تهديدا لفرص إحلال السلام. وعلاوة على ذلك فإننا نعتبر التصريح تعبيرا عن السياسة الرسمية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة الإسرائيلية بنفي مسؤوليتها عن هذه التصريحات الاستفزازية وهذا التحريض على العنف. بل وإننا نعرب عن قلقنا لكون هذه التصريحات العدائية تشكّل في واقع الأمر تجسيدا لحقيقة نوايا الحكومة الإسرائيلية التي أعاقت جهود السلام عن عمد واستثمرت على نحو منهجي في أمور تنطوي على انتهاكات صارخة للقانون الدولي وتصبّ في اتّجاه استمرار الاستعمار

الرجاء إعادة استعمال الورق

غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد بوجوب الوقوف في وجه هذه التهديدات بشكل مباشر، فهي تحضّ على كراهية الشعب الفلسطيني وقياداته وعلى ممارسة العنف ضدّهم، وتتسبب في تفاقم ما بين الجانبين أصلا من توتّر شديد وانعدام ثقة عميق، مما يؤدّي إلى مزيد من زعزعة الوضع.

ويجب علينا اليوم أن نعيد أيضا تأكيد إدانتنا واعتراضنا التام على ما تخطّط له إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من بناء لمستوطنة غير قانونية جديدة في القدس الشرقية المحتلة. فالتخطيط لإقامة مستوطنة ضخمة جديدة أمر لا يبشر بالخير بالنسبة إلى عملية السلام، ويبيّن مجددا أن إسرائيل ليست لديها أي نية لوقف هذه الحملة الاستعمارية غير القانونية المدمّرة وأنه لا رغبة لديها في اعتماد الحل القائم على الدولتين لإحلال السلام، الهدف الذي نبذل نحن وسائر المجتمع الدولي جهودا حثيثة لبلوغه. وقد تبيّن أن مخططات مستوطنة ''غفعات هاماتوس'' غير القانونية ستشمل ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤ وحدة استيطانية وأنها ستكمل تطويق القدس الشرقية المحتلة وستعزل تلك المدينة فعليا عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة التخوم الجنوبية للمدينة في منطقة بيت لحم.

وبالإضافة إلى ذلك، صادرت السلطة القائمة بالاحتلال ٣٧ دونما من الأراضي في بلدة بيت جالا بصورة غير قانونية بقصد إقامة أجزاء إضافية من جدارها غير القانوني. وإلى جانب الضرر الذي ألحقته هذه المصادرة الأخيرة بالأسر المقيمة في بيت جالا، فإنها بمثابة تأكيد لأسوأ مخاوف قاطني قرية الولجة المجاورة، إذ سيجدوا أنفسهم عالقين في ما يسمّى ''منطقة تماس'' نتيجة لهذا التدبير غير القانوني. ويوم أمس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كذلك بإغلاق ثلاث منظّمات فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، مستمرّة بذلك في جهودها المنهجية الرامية إلى إخلاء المدينة من سكانها الفلسطينيين الأصليين ومن ثقافتها الفلسطينية.

واليوم يجتمع أعضاء المجموعة الرباعية بالطرفين في مسعى لتأمين الرجوع إلى عملية سلام ذات مصداقية تهدف إلى إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي القائم منذ ٤٤ سنة وإحلال السلام والأمن وتحقيق التعايش بين الجانبين. وفي الوقت الذي تُبذل فيه هذه الجهود بواسطة أعضاء المجتمع الدولي العديدين المهتمين بالأمر، ما برحت إسرائيل تعمل في اتجاه مضاد لهذه الأهداف بصورة مباشرة، فتردّ من جديد بأحادية وتعنّت وتجاهل صارخ لما استقرّت عليه إرادة المجتمع الدولي بالإجماع. ويجب ألا يُقابَل هذا التعنّت بالاحتواء. بل الأحرى بالمجتمع الدولي أن يسعى إلى نُصرة قضية السلام ويقف في وجه هذه الإجراءات غير المقبولة بأن يصرّ على إخضاع عملية السلام للقواعد التي لا يجوز قبول غيرها إذا ما أريد

لعملية السلام أن تكون ذات مصداقية، ألا وهي القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لسلطة عدوانية محتلة أن تقبض على مصير المنطقة وفرص إحلال السلام وتبقيها أسيرة ظمئها الذي لا يرتوي للاستعمار والهيمنة والقهر. وإننا نهيب بكم أن تبذلوا باسم المجتمع الدولي ما يلزم من جهود في هذا المنعطف الحرج لضمان احترام القانون الدولي وضمان وقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لجميع التدابير والإجراءات غير القانونية التي تتخذها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتوقفها عن ممارسة التحريض العدواني ضد الشعب الفلسطيني وقياداته وعن ممارسة العدوان ضدهم، وتقيّدها عوضا عن ذلك بالوفاء بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فعدا ذلك، للأسف، ستقوّض وتتبدد تماما جميع جهودنا الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية قائمة على حل الدولتين وحدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٠٧ رسائل، والمتعلقة بالأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (A/ES-10/535-S/2011/645)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة